شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
شركة مساهمة مصرية طبقاً لإحكام القانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١

رئيس مجلس الإدارة

السادة/ البورصة المصرية

تحيه طيبه وبعد/...

نتشرف بأن نرسل لسيادتكم:-

- تقرير الجهاز المركزى عن القــوائم المالية المعدة طبقا لقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠ لســنه ٢٠١٥) عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠

رجاء التفضل بالإحاطة

شاكرين لسيادتكم حسن تعاونكم معنا

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ....

رئيس مجلس الادارة
"دكتور/ عادل مختار عصفور"

شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا ش.م.م طبقا لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ٨١
رئيس مجلس الإدارة
صادر رقم: ٢٢١
التاريخ: ١١/١٥
المرفقات:

المركز الرئيسى : ١٩ ش الجلاء – طنطا ت: ٠٤٠/٣٥٤٨٣٨٤ - ٠٤٠/٣٥٤٨٥٤٧ تلفاكس
E-mail deltamillscomputer@gmail.com deltamills 3@gmail.com

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير الفحص المحدود
للقوائم المالية الدورية لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا:

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها ". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من

أشـخاص مسـئولين عن الأمور المالية والمحاسـبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطـاقه عن عمليـة مراجعـة تتم طبقاً لمعـايير المراجعة المصـرية وبالتالي لا يمكننا الحصـول على تأكد بأننا سـنصـبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشـــافها في عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس الإستنتاج المتحفظ :

-تم إثبات الأرصـــدة الدفترية للأصـــول الثابتة، والمشـــروعات تحت التنفيذ (التكوين الاســـتثماري) ، والمخزون، والنقدية بالخزينة البالغة نحو ٢٨٣،٠٨٦ مليون جنيه، ٤٦،٢٣٦ مليون جنيه، ٦٨،٧٨٣ مليون جنيه، ١،٢٠٦ مليون جنيه على التوالي لعدم إجراء جرد فعلي لهـا في ٢٠٢٢/٩/٣٠ الأمر الـذي لم نتمكن معـه من تحقيق تلـك الأرصدة.

يتعين اتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من صحة وسلامة الأرصدة في تاريخ المركز المالي ومراعاة أثر أية فروق على الحسابات المختصة.

-مازالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ١,٤٠٣ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة منذ عدة ســـنوات تتمثل في أراضـــي ومباني مطاحن متوقفة رغم ما أوصـــت به الجمعيات العامة الســابقة للشــركة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشــأن الاســتغلال الأمثل لتلك الأصول وتعظيم العائد على المال المستثمر.

- **يتعين سرعة تنفيذ ما ورد بتوصية الجمعية العامة للشركة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بِشأن الاستغلال الأمثل لتلك الأصول وتعظيم العائد على المال المستثمر.**

-مازال الوضـــع قائماً بشـــأن عدم الانتهاء من تقنين وضـــع يد الشـــركة على بعض الأراضـــي والعقارات التي آلت إليها بقرارات التأميم أو قرارات تخصـيص بعضـها

محل دعاوى قضـــائية مازالت متداولة، ومن أمثلة ذلك (مطحن المعداوى بمنوف، أرض قشعمي بمدينة دسوق، مطحن خالد بن الوليد بشبين الكوم، مطحن سرس الليان القديم).

يتعين حصر جميع الحالات المثيلة مع ضرورة سرعة الانتهاء من تسجيل هذه المساحات من الأراضي للحفاظ على ممتلكات الشركة مع ضرورة متابعة الإجراءات القانونية الواجبة في هذا الشأن حفاظاً على حقوق وممتلكات الشركة والافادة.

-تم تخفيض الأصـــول الثابتة خلال الفترة بنحو٦،٦٥٠ مليون جنيه بناء على قرار مجلس الادارة بجلسته رقم (٨) لسنة ٢٠٢٢بتاريخ ٢٠٢٢/٧/٣١ باعتماد محاضر التكهين الخاصة بتلك الاصول بقطاعات الشركة وقد لوحظ بشأنه ما يلي:

- تم اتخاذ قرار التكهين موضح به الأصول المطلوب تكهينها وغير مدرج به القيم الدفترية لها واعتمادا في ذلك على نسـبة الصـلاحية فقط في ظل عدم وجود تفصيل دقيق لمفردات تلك الاصول ووجود أصول متشابهة الامر الذي يؤدى الى عدم الدقة في تحديد قيمة الأصـل الثابت الواجب تكهينه واسـتبعاده من السجلات في ظل عدم وجود ترقيم وتفصيل لتلك الأصول بالدفاتر.
- وجود اختلاف في بعض البنود التي تم اتخاذ قرار بتكهينها عن ما تم اسـتبعاده من سجلات الاصول منها على سبيل المثال تم استبعاد عدد ٨ سرند بمشتملاته بمبلغ ٨٨٢ ألف جنيه من سجلات الاصول في حين لم يتضمن قرار التكهين ذلك البند.
- وجود بعض البنود التي تم تكهينها رغم ارتفاع نسـب الصـلاحية لها والتي وصلت ما بين نسبة٤٠٪ إلى ٧٠٪ مثال (مواسير الومنيوم – ميزان حساس - قاعدة ساقية)

يتعين ضرورة اتخاذ قرار التكهين محدد به القيم الدفترية للأصول المراد تكهينها مع اجراء التصويب ومراعاة الدقة عند استبعاد تلك الاصول من السجلات والعمل على ضرورة الاستفادة من الاصول ذات نسب الصلاحية المرتفعة.

-تضـمن حسـاب التكوين الاسـتثماري نحو ١٤,٧٢٧ مليون جنيه تتمثل في قيمة الات ومعدات تم شرائها منذ عام ٢٠٢٠ ولم تستخدم حتى الآن وبيانها كما يلي:

- نحو ١,٨٦٥ مليون جنيه قيمة عدد ٥ مراوح شفط بالمخزن الرئيسي لقطع غيار المطاحن مطحن سلندرات.
- نحو ٣٦٥ ألف جنيه قيمة محول كهربائي بمخزن قطع الغيار الرئيسي.
- نحو ١٢,٤٩٧ مليون جنيه قيمة بواقي تطوير مطحن سـلندرات بنها الذي لم يستكمل.

يتعين العمل على الاستفادة من تلك الأصول خاصة في ظل شراءها منذ فترة ولم تستخدم حيث أنها تعتبر أموال معطلة مع تحديد المسئولية بشأن ذلك.

- تضـمن حسـاب التكوين الاسـتثماري نحو ٣٠,١٦٠ مليون جنيه ثمن شـراء أرض مطحن كفر الدوار والبالغ مساحتها الإجمالية طبقاً للعقد الابتدائي مع للجمعية التعاونية الإنتاجية للأنشاء والتعمير حوالي ٤ فدان، ١٤ قيراط، ٢١ سهم وحرر عقده الابتدائي في ٢٠٢٠/١/٢٧ وحتى تاريخه لم يتم الانتهاء من تحرير عقد البيع النهائي وتوثيقه.

يتعين سرعة نهو أعمال الرفع المساحي لأرض مطحن كفر الدوار وتحرير عقد البيع النهائي.

- تلاحظ ارتفاع نسـبة تصـافي المطاحن التي تراوحت خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتي ٢٠٢٢/٩/٣٠ بين ١٥٦,٤٣٪ بمطحن سـلندرات كفر الدوار إلى ١٥٣,٦٥٪ بمطحن شـبين الكوم متجاوزاً النسـبة النمطية ووفقاً لأخر تعليمات صـادرة من الهيئة العامة للسـلع التموينية والمحددة بنسـبة ١٥٢,٥٪، مما يظهر وجود إنحراف إيجابي

(كمي في الإنتاج) مع إنحراف سلبي (مواصفة المنتج) الأمر الذي سبق وكبد الشركة غرامات مخالفة مواصـــفات خلال الفترة من عام ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بلغت جملتها نحو ٦٧ مليون جنيه وفقاً لما جاء بالمطابقة التي تم إجرائها مع الهيئة العامة للسلع التموينية في حينه.

هذا وقد سبق الإشارة والتنبيه في تقاريرنا السابقة على ضرورة مراعاة المواصفات القياسية للمنتج لتفادي أي غرامات توقع على الشركة، وقد أفادت الشركة بردها علينا في حينه أنه يتم إنتاج منتج مطابق للمواصفات.

ويتصـــل بما ســـبق أن اجمالي كمية القمح المطحون مختلف الدرجات بلغت حوالي ٣٣٢,٧١١ ألف طن بينما القمح النظيف المطحون (٢٤ قيراط) حوالي ٣٢٥,١٠٥ ألف طن بفرق حوالي ٧ ألاف طن تمثل مخلفات ناتجة أثناء التنظيف (ضـــامرة ومكســـورة وأكالونا وحبوب أخري) تم بيع حوالي ٢٩٤٦ طن منها بنحو ٢,٩٧٨ مليون جنيه أما باقي الكمية والتي تقدر بحوالي ٤٠٥٤ طن غير مثبتة بمحاضر الجرد كما لا توجد لها أي أرصدة بالمطاحن.

يتعين بحث ما سبق وتحديد المسئولية بشأنه والإفادة لما له من أثر سلبي على نتائج أعمال الشركة، كما يتعين أعداد دورة مستندية متكاملة لمخلفات الإنتاج يمكن منها حصرها وحركة المبيعات منها حفاظاً على أموال الشركة وفقاَ لما تقرر في الجمعية العمومية للشركة في هذا الشأن .

-عدم تنفيذ المســـتهدف من الموازنـــة التقـديريـــة للفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠، وخاصة ما يتعلق بنشاط طحن القمح ٧٢٪ حيث بلغ نسبة المحقق نحو ٥٨٪ من المستهدف.

يتعين العمل على تنشيط العملية التسويقية وإيجاد منافذ بيع جديدة حتى يمكن الوصول إلى استغلال الطاقة المتاحة للطحن بالشركة والمخابز والمكرونة.

- بلغ المخزون الراكد وبطئ الحركة في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٧٠٠ ألف جنيه مُقيم على أساس التكلفة التاريخية يتمثل في قطع غيار تم تخريد الأصول المرتبطة بها فضلاً عن وجود العديد الأصناف بالمخازن مثبته بدون قيمة .

يتعين الالتزام بما تقضى به معايير المحاسبة المصرية (معيار رقم ٣١) لكي تعبر القوائم المالية عن حقيقة المركز المالي ونتيجة الاعمال بدقة والعمل على دراسة المخزون الراكد بما يعود بالنفع على الشركة.

- بلغ رصيد العملاء في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٢٤،٩٢٥ مليون جنيه (مدين)، ١٥٢،٦٦٥ مليون جنيه (دائن) تلاحظ بشأنه ما يلي:

- تضمن حساب العملاء (الدائن) مبلغ ١٢٠,٨٩٢ مليون جنيه تحت مسمى عملاء مخابز المنظومة القديمة وكذا تضمين حساب الموردين (المدين) لنفس المبلغ تحت مسمى الهيئة العامة للسلع التموينية (إجمالي المنظومة القديمة) والذي ظهر ضمن محضر المطابقة عند التسوية المالية مع الهيئة عن منظومة الخبز عن الفترة من ٢٠١٧/٨/١ حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ تحت مسمى رصيد مستحق للشركة (مستحقات أصحاب مخابز) عن المنظومة القديمة ولم يتم تسوية تلك المبالغ وإظهار أثره بدفاتر الشركة رغم تسوية بعض الشركات لمثل هذه المبالغ مع الهيئة المذكورة وتسويتها بالدفاتر.

يتعين ضرورة سرعة إنهاء وتسوية تلك المبالغ أسوة بما تم اتخاذه بالشركات الشقيقة لما له من أثر على القوائم المالية للشركة.

- ظهر رصيد العميل مطحن الشريف في ٢٠٢٢/٩/٣٠ مدين بنحو ٤,٠٥٩ مليون جنيه ودائن بنحو ٧,٥٨٨ مليون جنيه، وتتمثل مديونية العميل في قيمة ما قامت الشركة بسدادة للهيئة العامة للسلع التموينية نيابة عن العميل منذ عام ٢٠١٥ عن منظومة الخبز (أ، ب)، وبالنسبة للدائنيه فلم نقف على تحليل لها أو طبيعتها والتي ترجع إلى عام ٢٠١٤ وذلك وفقاً لأخر مطابقة تم إجراءها مع

العميل المذكور عام ٢٠١٥، فضـــلاً عن عدم وجود أي تعاملات مالية على حساب العميل منذ عام ٢٠١٥.

يتعين في هذا الأمر موافاتنا بطبيعة الرصيد الدائن لهذا العميل واجراء التسويات اللازمة على هذا الحساب بالإضافة إلى الحفاظ على حقوق الشركة طرف العميل المدين والإفادة.

-سبق الإشارة في تقاريرنا السابقة إلى عدم الاستغلال الأمثل للمبني الثقافي (الفندق والقاعة والكافية ومواقع أخري) لعدم وجود الكوادر المتخصصـــة لإدارة مثل تلك المشروعات ويتضح ذلك جلياً فيما يلي:

- وجود مديونية علي السيد/ إبراهيم عبد الحكيم رزق المستأجر السابق للفندق السياحي والنادي الاجتماعي (شونة النصر بطنطا) بموجب العقد المؤرخ فى أبريل ٢٠١٢ وتتمثل تلك المديونية في القيمة الإيجارية المستحقة عن الفترة من يونية ٢٠١٢ وحتى مارس ٢٠١٧، بنحو ١٦,٨٤٨ مليون جنيه ورغم صـــدور أحكام قضائية نهائية لصالح الشركة في هذا الأمر إلا أنه لم تتمكن الشركة من تنفيذها حتى تاريخه.
- مازال النزاع القضائي القائم بين الشركة ومستأجر الفندق للسيد/أحمد أبراهيم النوبي بشأن تعثر المستأجر عن سداد الالتزامات المستحقة عليه والمرتبطة بتأجير الموقع طبقاً للتعاقد والتي بلغت نحو ٦٥٩ ألف جنيه (ايجار ستة شهور بالإضافة إلي نصيب المستأجر من المصروفات) وفقا للدعوي القضائية رقم ٧١٦ لسنة ٢٠٢٠ م ك طنطا ومحالة للخبراء ولم يحدد لها جلسة بعد.
- بلغ قيمة المبني الثقافي نحو ٢٤,٥ مليون جنيه (الفندق والقاعات والكافية وصـــالة الجيم) وتبين ضـــعف العائد المحقق منه خلال العام حيث بلغت مصـــروفاته خلال الفترة نحو ١,١١٥ مليون جنيه مقابل إيراد بنحو ١,٨٥١

مليون جنيه محققة ربح بنحو ٠,٧٣٧ مليون جنيه بنسبة ٣٪ من المال المستثمر في المبني الثقافي.

يتعين بناء على ما سبق:

- **ضرورة العمل على تعظيم العائد المحقق من ادارة تلك الاصول.**
- **موالاة الدعاوى القضائية المتداولة فيما هو فى صالح الشركة والعمل على تحصيل مستحقاتها طرف الغير في ضوء الأحكام الصادرة لصالحها والإفادة مع مراعاة فترات التقادم القضائية الخاصة بتنفيذ الأحكام.**

- تلاحظ أرتفاع حجم الأموال المودعة بالبنوك ليصـــل إلي ٩٧٩,٢٥٤ مليون جنيه محققاً عائد اســتثماري خلال الفترة بنحو ٢٤,٢٤٣ مليون جنيه بنســبة ٥٣,٣ % من صافى ربح الشركة .

يتعين ضــرورة ســرعة إعادة النظر في إدارة واســتثمار تلك الســيولة وفقاً لأغراض الشركة بالنظام الأساسي لها بما يحقق أعلي عائد .

-لم نواف بدراسة المخصصات فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ والبالغة نحو ١٨٩,٩٦٦ مليون جنيه منها نحو ١٨٢,٧٩٧ مليون جنيه مخصـــص ضـــرائب متنازع عليها، مبلغ ٧ مليون جنيه مخصـــص مكون لمقابلة المطالبات والمنازعات الأمر الذي لم نقف معه على مدي سلامة المخصصات المكونة بشأنها تلك المخصصات.

يتعين موافاتنا بدراسة المخصصات طبقاً لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) الخاص بالمخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة .

-تضمن حساب الالتزامات طويلة الأجــل فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ المبالغ التالية:

- مبلغ ٣,٩٤٤ مليون جنيه يتمثل فى (نحو ١,٨٥٥ مليون جنيه منذ ١٩٨٦/١٩٨٥ حتى ١٩٩١/١٩٩٠ عبارة عن بواقي الحصص النقدية، نحو ٢,٠٨٩ مليون جنيه حصة العاملين عن الخدمات المحلية والمركزية ١٥٪) رغم ما أوصت به الجمعيات العامة العادية المتتالية للشركة بموالاة الشركة القابضة للصناعات الغذائية للحصول على القرارات المنظمة للتصرف فى تلك المبالغ.

يتعين تنفيذ ما ورد بتوصية الجمعيات العامة العادية للشركة ودراسة تلك الأرصدة وفقاً لما تقضى به الأحكام والقواعد القانونية بشأن بواقي الحصص النقدية وحصة العاملين.

- نحو ١,٥٩٤ مليون جنيه تمثل قيمة المسدد من أحد المشترين منذ عدة سنوات تحت حساب قيمة أرض قشعمي بمدينة دسوق البالغ قيمتها نحو ٤,٥ مليون جنيه (بمعرفة الشركة القابضة للصناعات الغذائية) وفقا للمادة ١٤٧ – قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥بشان ايلولة تلك المبالغ للخزانة العامة.

يتعين ضرورة متابعة الإجراءات القانونية لتحصيل المستحق للشركة.

-عدم إجراء المطابقات اللازمة فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها المدينة البالغة ١٢١,١٤٠ مليون جنيه والدائنة البالغة ٢٥٧,٩٩١ مليون جنيه

كما تضمن حساب الهيئة العامة للسلع التموينية فى ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٣٧,٨٩٣ مليون جنيه رصيد (دائن) تحت مسمي نخالة خشنة ٨٢٪ مرحلة منذ عدة سنوات لم نقف على طبيعتها وموقف الهيئة منها في ظل عدم ورودها في مطابقات التي تم اجرائها مع الهيئة المذكورة.

يتعين إجراء المطابقات اللازمة حيث أنها من أدلة الأثبات وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه المطابقة مع دراسة.

-تضمن حساب الموردين نحو ٥٤٣ ألف جنيه تحت مسمي موردين نقدي وبالفحص تبين أنها سلف لم يتم تسويتها أضافة إلى الفروق الظاهرة بين مراقبة حسابات المخازن والحسابات المالية (مخزن تعبئة وتغليف، مخزن قطع غيار).

يتعين تسوية المبلغ المشار إليه طبقاً لحساباته المختصة وإجراء التعديلات اللازمة في هذا الشأن.

- قامت الشركة بحساب قيمة ضرائب الدخل تقديرياً بنحو ١١,٩٠٩ مليون جنية دون حسابها وفقاً لقانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته مما له من أثر على صافي الربح بعد الضريبة، فضلاً عن حساب الضريبة المؤجلة عن تلك الفترة تقديرياً بنحو ٥٥ ألف جنيه (دائن) دون مراعاة الأصول المضافة والمستبعدة خلال الفترة وحساب الأهلاك الضريبي تقديرياً دون مراعاة التغيرات التي تطرأ عليه بالمخالفة لما يقضي به المعيار المحاسبي المصري رقم (٢٤) بشأن ضريبة الدخل.

يتعين ضرورة حساب الضريبة المستحقة وفق ما يقضى به قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، وكذلك معايير المحاسبة المصرية لما لذلك من أثر واضح في تحديد صافي ربح الفترة.

-تم تحميل مصاريف الفترة بنحو ٣٥ مليون جنيه قيمة مكافأة العاملين عن عام بالكامل والتي تصرف في نهاية عام ٢٠٢٣/٦/٣٠.

يتعين تحميل مصروفات الفترة بقيمة ما يخصها من المكافأة المنصرفة نهاية العام وإجراء التسويات اللازمة وأثر ذلك على القوائم المالية ونتائج الأعمال.

- أظهرت قائمة التغير في حقوق الملكية في ٢٠٢٢/٩/٣٠ عن وجود خسائر مرحلة بنحو ٤,٩٥٦ مليون جنيه نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥) والتي تتمثل أحكام صادره في قضايا عمالية عن رصيد إجازات وذلك رغم وجود مخصصات مكونه لمواجهة تلك الالتزامات بلغت نحو ٧ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٩/٣٠.

لذا يتعين استخدام المخصص المكون لمقابلة تلك الأغراض حتى تعبر القوائم المالية عن نتائج الأعمال الحقيقية للشركة وإجراء التسويات اللازمة.

-بلغت قيمة أجرة طحن الأقماح التموينية لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية نحو ١٥٧,٣٠٨ مليون جنيه (بحساب إيرادات تشغيل للغير) وذلك محسوباً على أساس كمية مطحونة قدرها ٣٢٦٠٥٧ طن قمح خلافاً لما هو وارد بمحاضر تصافي المطاحن في ٢٠٢٢/٩/٣٠ والبالغ الكمية بها ٣٢٥١٠٥ طن قمح ٢٤ قيراط (خاصة أنه تم النص في المطابقات السابق إجرائها مع الهيئة العامة للسلع التموينية أنه يتم المحاسبة علي أساس ٢٤ قيراط) بفرق قدره حوالي ٩٥٢ طن بلغ نصيبها من إيرادات تشغيل للغير نحو ٤٥٩,٢٩٨ ألف جنيه بالخطأ، الأمر الذي يستوجب معه تخفيض تلك الإيرادات بذلك المبلغ مع مراعاة تعديل قيمة الضريبة المضافة المحسوبة في ضوء ما سبق.

يتعين إجراء التصويب اللازم حتى تظهر نتائج الأعمال على حقيقتها.

-أسفرت بعض أنشطة الشركة عن خسائر خلال الفترة بلغت نحو ٥,٠٥٤ مليون جنيه تتمثل فيما يلي:

- نحو ٤,٨١٥ مليون جنيه خسائر نشاط الخبز.
- نحو ٠,٢٣٩ مليون جنيه خسائر نشاط المكرونة.

يتعين اتخاذ الإجراءات والتدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة وتعظيم العائد منها.

-لم تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بعض متطلبات الإفصاح طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وعرض القوائم كما هو وارد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) والخاص بالقوائم المالية الدورية ومن ذلك:

- عرض نصيب السهم في الأرباح بقائمة الدخل طبقاً للفقرة رقم (١١).
- الإفصاح عن طبيعة ومبلغ البنود التي تؤثر على الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية أو صافي الأرباح أو التدفقات النقدية والتي تكون غير عادية (فقرة ١٦ – جـ).
- إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافي (فقرة ١٦ – ز).

- لم يتم الالتزام ببعض قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة بقرار رئيس مجلس أمناء مركز المديرين التابع لوزارة الاستثمار في ٢٠٠٧/٦ حيث لم يتم الإفصاح عن الآتي:

- التفويض الصادر من مجلس إدارة الشركة سواء لأحد أعضاءه أو لغيرهم مع تحديد موضوع التفويض ومدته الزمنية.
- ما يتقاضاه أي من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين.

يتعين الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية ومراعاة تطبيق قواعد ومعايير حوكمة الشركات.

الاستنتاج المتحفظ:

وفى ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات جوهرية يجب إجراؤها لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ لتتفق مع معايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

تحريراً فى ١٤ / ١١ /٢٠٢٢

أحمد

مدير عام

نائب مدير الإدارة

(محاسب / ياسر مختار سيد)

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

(محاسب / عماد وجيه شحاته)